

والاحرام واجب قاله الزبلي وعند الامام مالك رحمه الله تعالى
 لا يجب لمن كثر تردد ادعاء مكة كالمطالين والمجازين **قوله** او هذا
 قال في البحر الرائق ولعل مراده بالمجاذاة القريبة من الميقات والا
قوله والفاخر المواقف باعتبار المجاذاة قرن المنازل وقدر
 بعض أهل العلم من الشافعية المقيمين مكة في الحججة الرابعة لعدم
 الضعيف ان المجاذاة حاصلة في هذه الميقات فينبغي على
 مذنب الخفية ان لا يلزم الاحرام من رايه بل من خليص الغربة
 المعروفة فان حينئذ يكون مجاذيا لآخر المواقف وطوقه
 فاجتبه بحوايين القول ان المصري والشامي لم يكن احرامه بالمجاذاة
 وانما هو بالمرور على المحفة وان لم تكن معروفة واحرامها قبلها
 احتياط والمجاذاة انما تعتبر عند عدم المرور على المواقف
 الثاني فمرادهم المجاذاة القريبة ومجاذاة المارن بقرب عبدة
 لان بينهم وبينه جبال والله اعلم **بالحقيقة** الخال انتهى
 قال في النهر واقول في الثاني ما لا يخفى لان من لا يمر على المواقف
 يمر اذا احادي اخرها قربت المجاذاة او بعوت انتهى **قوله**
 وان لم يعلم المجاذاة الخ اعانني العلم لان عدم المجاذاة في نفس الامر
 غير متصولة لان المواقف تعمر جهات مكة كلها فلا بد من مجاذاة
 احدها قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** فعلى مرحلين من مكة
 اذ ليس شي من المواقف اقل مسافة من هذا الموقد **قوله**
 كونه اتفاقا بين المشايخ الا ان في ظاهر الرواية الكرافة تنبيه
 لانهم يجب الاحرام من ذي الحليفة ولكن المستحب ان يمر
 منها

وعنه كذا في نسخة اخرى
 على ما في نسخة اخرى
 للمجاذاة

بحر من علم على المواقف يوم
 ان احادي اخرها قربت للمجاذاة
 او بعوت

منها فتكون الكراهة في مقابلة ترك المستحب فيكون تزيهه على ما
 روي عن ابي حنيفة من وجوب الاحرام اذ ذي الحليفة تكون الكراهة
 محرمية لانها في مقابلة ترك الواجب قاله شارح **قوله** ووجه سقوطه
 قال في الفتح روي عن عايشة رضي الله تعالى عنها انها كانت
 اذا ارادت ان تحج احرمت من ذي الحليفة واذا ارادت ان تحج
 احرمت من ذي الحليفة واذا ارادت ان تحج احرمت من ذي الحليفة
 ومعلوم ان لافرق في الميقات بين الحج والعمرة فلو لم يكن الحججة
 منها حقيقا قاله الامام احرمت بالعمرة فيجعلها يعلم ان المنع من التاخير
 مقيد بالميقات الاخير ويجعل حديث لا يجاوز احد الميقات
 الا محرم اعلى ان المراد لا يجاوز المواقف انتهى **قوله** وقيل بل انه
 الافضل قايله ابن امير الحاج كما اشار اليه الشارح سابقا وقد
 بسط الطام في منسكه على ذلك ونقله عن العلامة القطبي
 في منسكه وادبه وايدبه والله سبحانه اعلم **قوله** ووجه
 عدم التنافي الى اخره قال الشيخ عبد الرحمن الرشدي فانه قد
 يبارض الامر الفاضل معنى في المفضول به الى مساواة
 او يفوقه فينقلب القاضل مفضولا والمفضول فاضلا
 انتهى **قوله** حتى قال بعض السلف من قام الحج الاحرام
 من دويرة اهله لما روي الحاكم من حديث عبد الله بن سلمة
 المرهمي قال سئل على رضي الله عنه عن قوله تعالى واعوذ بالحج
 والعمرة لله قال ان حج من دويرة اهله ولان الترتيبا
 واولى مشقة وافضل العبادة اعزها وان كانا يساويان

لا فرق في التاخير بين
 الحج والعمرة

على ما نقله ابن امير الحاج
 من نسخة اخرى
 عليه القطبي
 يرتقي